نضال الشعب

الاثنين 2026/8/31 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (202)

متبنيا أكاذيب نتنياهو.. «مجلس سلام ترامب»: الأونروا منظمة إرهابية، وطائرات أطفال غزة الورقية «أنشطة مسلحة»

تسويق الأوهام لمجلس سلام غزة!!

افتتاحية العدد

استبدل السيد ملادينوف، مفوض مجلس السلام لغزة، طبقاً لقرار مجلس الأمن 2803، الأقوال بالأفعال، فمنذ تسلّمه مهامه يذكّرنا نحن أصحاب الشأن الوطني الفلسطيني بأنه ما زال موجوداً، وأن مجلس السلام ما زال حيّاً يرزق، وأن اللجنة الوطنية الفلسطينية على أتمّ الاستعداد للدخول إلى قطاع غزة لتسلّم مهامها، دون أن يذكر، ولو لمرة واحدة، ما هي أسباب تأخّر دخوله واللجنة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة حتى الآن، ومن الذي يضع العقبات والعراقيل أمام إنفاذ قرار مجلس الأمن 2803، خصوصاً بعد توصل السيد كوشنر، الرئيس التنفيذي لمجلس السلام، ونائبه السيد بلير، مع حركة حماس، برعاية الوسطاء، نهاية شهر تموز الماضي في مدينة العلمين، إلى صيغة تحقق مطالب نتنياهو كاملة بشأن تسليم حماس سلاحها وتسليم مقاليد حكمها في قطاع غزة إلى اللجنة الوطنية الفلسطينية.

ما يثير الانتباه أولاً، أن نتنياهو رفض صيغة الاتفاق، في الوقت الذي يؤكد فيه الوسطاء، بمن فيهم كوشنر وملادينوف، أن نتنياهو كان متابعاً وعلى علم بالخطوط العامة لصيغة الاتفاق، بما فيها التفاصيل المتعلقة بنزع سلاح حركة حماس، التي وافقت عليه مقابل ضمان مشاركتها اللاحقة في الحياة السياسية، بعد المراجعة السياسية لبرنامجها وأشكال وأساليب عملها في فلسطين.

زيارة كوشنر لإسرائيل، تبعاً لذلك الاتفاق، للبدء بالخطوات العملية لتنفيذه، اصطدمت بشروط جديدة وضعها نتنياهو لتنفيذ ما سمّي بخطة خارطة الطريق؛ إذ أُلغي الجدول الزمني المتفق عليه، واستبدل بآلية جديدة تشترط تسليم السلاح أولاً، وبعدها تبدأ خطة انسحاب تدريجي تتزامن مع تسلّم قوة الاستقرار الدولية مهامها، بما في ذلك مهام اللجنة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة.

وهذا يعني أن الأحجية المعروفة: أيهما أسبق، الدجاجة أم البيضة؟ هي ما تعبّر عن رؤية نتنياهو التي وافقه عليها كوشنر، لإكسابه مزيداً من الوقت الذي يحتاج إليه، ولربما استمرار الجبهة المفتوحة في غزة، إلى جانب الضفة الغربية ولبنان وسوريا، قد يفيد نتنياهو في كسب بعض الأصوات الإضافية لتحسين وضعه الانتخابي، الذي تشير استطلاعات الرأي العام في إسرائيل إلى أنه، رغم كل ما يقوم به، لا يترجم إيجاباً إلى مقاعد إضافية عمّا تمنحه إياه الاستطلاعات، ونحن بالطبع، لسنا مندهشين ولا مستغربين من موقف الإدارة الأمريكية وكوشنر شخصياً، الذي يعتبر نفسه جزءاً من مكونات اليمين الإسرائيلي، ويتصرف طبقاً لهذا التموضع، رغم ما يقرأ من مواقف الرئيس ترامب تجاه نتنياهو بأنه أصبح عبئًا على الإدارة الأمريكية، من دون التصريح العلني بدعمه، رغم مطالب نتنياهو الكثيرة باستخراج موقف مؤيد له ولحملته الانتخابية.

كما أن الأوهام التي يسوّقها ملادينوف عن الاستعداد والجاهزية، بما في ذلك مشاركة قوات عربية ودولية ضمن قوة الاستقرار الدولية، والادعاء بأن هناك التزامات بقيمة سبع مليارات دولار لإعادة الإعمار، دون ذكر من أين وكيف سيتم توفيرها، ناهيك عن دور السلطة الشرعية الفلسطينية وعلاقتها بما يدّعيه بشأن إعادة الإعمار والترتيبات الأمنية والإدارية، تثير الكثير من علامات الاستفهام.

إنّ إشاعة الأوهام، وليس الأمل، ربما تكون جرعة التخدير للرأي العام الفلسطيني الذي سئم الوعود من جهة، ويتطلع إلى الخلاص من جحيم القتل والإبادة والتهجير، وإلى الحد الأدنى من الاستقرار لإعادة بناء حياته من جهة أخرى، وفي المقابل، يجري انتظار نتنياهو حتى ينتهي من الاستحقاق الانتخابي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر القادم، ما يعني أن تشكّل حكومة جديدة في إسرائيل لن يكون قبل نهاية العام الجاري.

وبذلك، نطوي العام الأول من تفويض مجلس الأمن لمجلس السلام في غزة، طبعاً مع افتراض حسن النوايا لدى الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وأنها ستكون أكثر جدية في تطبيق التزاماتها قياساً بالحكومة المنصرفة، الأمر الذي قد يتطلب، مع نهاية العام القادم 2027، وهو موعد انتهاء تفويض مجلس الأمن لمجلس السلام، أن تطالب القوى صاحبة مشروع «ريفييرا غزة» بتمديد التفويض لسنة أو أكثر، لتهيئة البيئة المواتية بشكل أكبر لمواصلة العمل على تنفيذ مشروعها القائم على فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية والقدس الشرقية، وإنهاء حل الدولتين المتفق عليه دولياً، على أساس تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، لذلك، فإن مواصلة العمل والجهود، وبإصرار أكبر، لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية في موعدها ودونما تأجيل، من شأنها الحفاظ على وحدة الشعب والأرض والنظام السياسي الفلسطيني، انطلاقاً من الولاية القانونية والسياسية والجغرافية لدولة فلسطين على الأرض الفلسطينية كافة.

تل أبيب وأثينا: غضب وتحذيرات.. محاصرة تركيا عبر ترتيب جديد لتحالفات المنطقة!

بقلم: خليل حمد

ضجيج الشوارع اليونانية ضد الإبادة الجماعية التي ترتكبها «إسرائيل» لا يعكس ما يجري في أروقة السياسة. العلاقات بين أثينا وتل أبيب تتسارع وتنتقل إلى منحى جديد، باعتراف الإعلام الإسرائيلي نفسه. زيارة رئيس الأركان اليوناني ديميتريوس خوفس إلى تل أبيب جاءت، وفق ما أوردته وسائل إعلام إسرائيلية، «وسط تصعد التوتر مع تركيا»، وبالتزامن مع تعزيز التعاون الدفاعي بين اليونان و«إسرائيل»، وصفقة أسلحة إسرائيلية ضخمة لتعزيز منظومة الدفاع الجوي اليونانية.

العلاقة ليست جديدة. تعود جذورها إلى العام 2010، عندما أصبح بنيامين نتنياهو أول رئيس وزراء إسرائيلي يزور اليونان، قبل أن تنتقل أثينا تدريجياً من عاصمة تقف أقرب إلى الوسط في الصراع العربي – الإسرائيلي إلى شريك أكثر قرباً من تل أبيب، وصولاً إلى منع عدد من سفن «أسطول الحرية 2» التي رست في موانئها من الإبحار باتجاه قطاع غزة.

لكن الخطوة الأبرز اليوم تتعلق بما يُعرف باسم «درع أخيل»، وهو مشروع دفاع جوي متعدد الطبقات تعمل اليونان على بنائه بالتعاون مع قبرص و«إسرائيل»، ويتضمن شراء أنظمة إسرائيلية متطورة بمليارات الدولارات.

التحذيرات من خطورة هذه العلاقة على اليونان وعموم أوروبا خرجت من مصادر عديدة. وزير المالية اليوناني الأسبق يانيس فاروفاكيس اعتبر أن تحويل اليونان إلى «تابع» لإسرائيل يتسارع، وهو ما «ينذر بالسوء» لأوروبا وغرب آسيا. الصرخة نفسها، ولكن بالإيطالية، أطلقتها المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بفلسطين غرانشيسكا ألبانيزي، التي حذرت من دلالات مسار التقارب بين اليونان و«إسرائيل». برأيها فإن الدفاع عن فلسطين في مواجهة «نظام الفصل العنصري الإسرائيلي» ليس عملاً خيرياً، بل هو «دفاع عن النفس قبل أن يحل بنا الخطر».

فما الخطر الذي يستشعره كثيرون في الجنوب الأوروبي؟

السؤال يحمل أبعاداً داخلية وخارجية. في اليونان يغضب جمهورا واسعا من شراء بلادهم الأسلحة الإسرائيلية وما يترتب عليه من أعباء على الميزانية، فضلاً عن قضايا معيشية أخرى، بينها ارتفاع أسعار إيجارات المساكن المرتبط، من بين عوامل أخرى، بزيادة شراء «إسرائيليين» للعقارات في المدن اليونانية. أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز «بيو» للأبحاث في بداية هذا العام أن 65% من اليونانيين يعارضون الشراكة مع «إسرائيل». انعكست هذه المعارضة في تظاهرات شعبية احتجاجاً على خطوات الحكومة وتضامناً مع القضية الفلسطينية. العلاقة الوثيقة بين رئيس الوزراء اليوناني كرياكوس ميتسوتاكيس ونظيره الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الذي أصدرت المحكمة الجنائية الدولية بحقه مذكرة توقيف لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في غزة، عززت هذا الغضب.

أما على المستوى الأوربي، فيرى نائب وزير الدفاع اليوناني السابق قسطنطينوس أيسيكوس أن مرور الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة دون عواقب على مرتكبيها يرسخ «سابقة جنائية قد تتكرر». وهنا يكمن أحد أسباب الرفض الشعبي لهذه العلاقة، وأحد أسباب الإصرار عليها في الوقت نفسه.

بمنطق تل أبيب السياسي، فإن تعزيز العلاقات مع دول العالم، يمكن أن يساعد في ترميم ما تزعزع من صورتها أمام الرأي العام العالمي بسبب الحرب على غزة، وتعزيز ما تسميه «الشرعية والقبول الدولي». لكن الأمر لا يتعلق بالصورة فقط. فالعلاقات مع دول أوروبية مختلفة يمكن أن تمنح «إسرائيل» هامشاً أوسع لكسر الإجماع الأوروبي المنتقد لسياساتها، أو على الأقل منع تحوله إلى إجراءات موحدة، فضلاً عن فتح مجالات أوسع للتعاون العسكري والأمن السيبراني وتبادل المعلومات.

لكن العلاقة مع اليونان، وفي هذا التوقيت تحديداً، تكتسب بعداً آخر: تركيا.

العلاقات بين أنقرة وتل أبيب تمر بأزمة واضحة، تحولت تدريجياً إلى ما يمكن وصفه بـ «التنافس الاستراتيجي المفتوح»، في ظل الموقف التركي الرافض للإبادة الجماعية في غزة، والتغييرات التي تشهدها سورية منذ سقوط النظام، والتنافس بين أنقرة وتل أبيب على اقتسام النفوذ في الساحة السورية.

في «إسرائيل»، تنظر مراكز أبحاث استراتيجية، بينها معهد دراسات الأمن القومي INSS، إلى التحول في العلاقة مع تركيا بوصفه تطوراً أمنياً متزايد الأهمية، فيما تتعامل أوساط إسرائيلية مع أنقرة بوصفها «قوة إقليمية منافسة» يتعيَّن مراقبة نفوذها وقدراتها عن كثب.

ما جرى في سورية قبل أيام، من عدوان على مطار أبو الضهور شمال البلاد عقب زيارة وفد تقني تركي للبحث في إعادة تأهيله، يضيف طبقة جديدة إلى هذا التنافس. الأمر يتجاوز حادثة عسكرية منفردة، فـ «إسرائيل» تحاول، على ما يبدو، رسم حدود واضحة أمام تمدد النفوذ التركي في سورية، والمنطقة، وهو السياق نفسه الذي يعطي أهمية للعلاقات مع اليونان وقبرص بالنسبة للحسابات الإسرائيلية في شرق المتوسط. في هذا السياق، يمكن النظر إلى التعاون العسكري المتنامي بين «إسرائيل» واليونان وقبرص باعتباره جزءاً من شبكة أوسع من الشراكات الأمنية، وهنا تصبح اليونان أكثر من مجرد سوق لشراء الأسلحة الإسرائيلية. ففي الوقت الذي تتوترفيه علاقات «إسرائيل» بتركيا، وتتغير فيه موازين القوى في سورية، وتتصاعد فيه المنافسة على النفوذ في شرق المتوسط، تتحول الشراكة مع اثينا إلى ورقة ذات قيمة استراتيجية بالنسبة لتل أبيب.

وهذا لا يعني بالضرورة أن اليونان تتحول إلى «أداة» إسرائيلية في مواجهة تركيا. لكن لأثينا حساباتها الخاصة أيضاً، وفي مقدمتها التنافس التاريخي مع أنقرة، وحاجتها إلى تحديث قواتها المسلحة بشكل مستمر، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي يجعلها لاعباً أساسياً في شرق المتوسط. تقاطع المصالح اليونانية – الإسرائيلية، يجعل الشراكة بينهما أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإذا كانت «إسرائيل» تسعى إلى تعزيز موقعها بوصفها القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً، فإن إضعاف هامش الحركة أمام منافسَين إقليميَّين هما تركيا وإيران، يصبح جزءاً من هذا السعي.

في الخلاصة، لا شك أن الكباش على مستوى المنطقة والعالم مستمر، وأن بوابة العلاقات مع اليونان التي تريد «إسرائيل» فتحها على مصراعيها والاستفادة منها إلى الحد الأقصى باتت أحد أوجه هذه المواجهة. لكن هذه الخطة لا تجري في فراغ. ولا تملك تل أبيب وحدها القدرة على تحديد نتائجها، وإذا كانت «إسرائيل» تسعى لكسب نقاط سياسية وعسكرية من خلال اتفاقياتها الجديدة مع أثينا أو غيرها، فإن لبقية الأطراف استراتيجياتها الخاصة للرد. إعادة ترتيب التحالفات الأمنية تجري على قدم وساق، ونتيجتها ستحدد شكل المنطقة في المرحلة المقبلة.

ما يؤلم في كل ذلك أن العرب، الذين يقبعون في قلب العاصفة، يظهرون في خلفية المشهد كمنتظر فقط للنتائج، دون أن يكون لهم أي تأثير يوازي حجم حضورهم الجغرافي والسياسي في مجريات الأحداث. وهذا الغياب بحد ذاته يجعلهم الخاسر الأكبر في المعادلة، بغض النظر عن نتائج المواجهة.

«اتفاق مكة» هل يقلق إسرائيل ويعيد رسم موازين القوى؟

بقلم: عائدة عم علي

يبدو التصعيد والدماء والدمار واشاعة التوترو زعزعة الاستقرار وخوض حروب جديدة على كل الجبهات هو برنامج ودعاية رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الوحيد لجذب الناخبين المتطرفين بعد أن أظهرت استطلاعات الرأي الحالية انها لا تضمن الأغلبية لمعسكره لضمان بقائه الذي لم يعد كما كان يرجو.

إن الغارات الإسرائيلية الثماني على قاعدة أبو الظهور الجوية في ريف إدلب ليس مجرد استهداف لسورية مجددا فحسب، فاختيار قاعدة تبعد نحو سبعين كيلومتراً عن الحدود التركية، واستهداف مدرجها ومستودعاتها، بعدما ظهرت مؤشرات إلى اهتمام تركي بإعادة تأهيلها، يجعلان الرسالة أبعد من دمشق. إنها رسالة إلى الحلف التركي السعودي الباكستاني الجديد، ومضمونها أن ولادة هذا الحلف لا تغيّر والواقع ولا تعيد رسم الخريطة الجيوستراتيجية للإقليم.

الغارات الإسرائيلية على ادلب بمثابة اول اختبار للحلف الثلاثي بين السعودية وتركيا وباكستان، وانذار لتركيا من وجود قواتها لتهديد أمن إسرائيل وتقويض حرية طيرانها، أي بمعنى أحقية «إسرائيل» استباحة الأجواء السورية والعراقية والغزية واللبنانية والإيرانية والاحتفاظ بحرية الضرب بنفس المنطق، ومنع أي قوة إقليمية من تقييدها، خشية من تفوق دول عربية أو شرق أوسطية على دولة الاحتلال.

هذه الفرضية تزداد أهمية مع اشتداد صراع النفوذ التركي ـ «الإسرائيلي»، وخصوصاً في سورية. فأنقرة تنظر إلى المجال السوري باعتباره جزءاً مباشراً من أمنها القومي ونفوذها الإقليمي، بينما ترى «إسرائيل» في تمدّد الحضور التركي قيداً محتمَلاً على حريتها العسكرية والسياسية. وبذلك تصبح تركيا، داخل المثلث الجديد، صاحبة مشروع إقليمي يتجاوز حماية السعودية أو التعاون الدفاعي معها؛ فهي تبحث عن كتلة تمنحها وزناً أكبر في مواجهة محاولة «إسرائيل» فرض نفسها قوةً مهيمنة على المشرق.

لكن المبعوث الأميركي توم برّاك الذي تحدث عن أن الغارات عكست اعتقاداً إسرائيلياً بأن أنقرة قد تزيد وجودها في القاعدة مستقبلاً، من خلال مساعدة الحكومة السورية الجديدة في تدريب الجيش وإعادة بناء المؤسسات والمنشآت العسكرية، وهي تعتقد أن وجود القاعدة على الحدود التركية السورية يمنحها حصانة تجعلها مختلفة عن مطارات حمص التي سبق واستهدفت فيها «إسرائيل» منشآت تركية.

هنا تكمن الدلالة الأولى من أن «إسرائيل» لم تقصف موقعاً إيرانياً أو شحنة أسلحة لحزب الله، وفق الذريعة التقليدية، بل ضربت منشأة تابعة للدولة السورية يجري التفكير في إعادة تأهيلها بمساعدة تركية. وبذلك انتقلت من منع الوجود الإيراني إلى منع سورية من استعادة قدرتها العسكرية، ومن استهداف حلفاء إيران إلى اختبار حدود النفوذ التركي، أي أن إسرائيل تريد أن تقول للدولة السورية

بأن انفتاحها على واشنطن ورغبتها في التهدئة لا يمنحانها حق إعادة بناء قوة جوية أو دفاعات قادرة على تقييد الطيران الإسرائيلي. والمسموح لسوريا، وفق المعادلة الإسرائيلية، هو بناء إدارة وأجهزة أمن داخلية، لا بناء سيادة عسكرية. أما الرسالة إلى تركيا، إن مجال الأمن الإسرائيلي يصل إلى حدودها، وإن إسرائيل تقرّر أين تستطيع أنقرة الانتشار، وما نوع المنشآت التي يمكنها تشغيلها داخل سوريا.

لكن الرسالة الأهم موجّهة إلى الحلف الثلاثي؛ حيث يبدو بوضوح من التوقيت أن «إسرائيل» تريد اختبار ما إذا كان الاتفاق التركي السعودي الباكستاني مجرد إطار سياسي ورسالة طمأنة متبادلة، أم بداية انتقال حقيقي في موازين القوى. وقد اختارت قاعدة مرتبطة بالمصالح التركية لتقول إن الحلف لم يغيّر شيئاً، وإن أنقرة لا تزال تواجه منفردة اختبار النفوذ الإسرائيلي في سوريا، وتكتفي ببيان إدانة بدلاً من دعوة وزراء خارجية ووزراء دفاع دول الحلف لمناقشة العدوان وإصدار موقف يقول إن العدوان هو تهديد للأمن القومي لدول الحلف وعلى «إسرائيل» فهم ذلك والتصرف على أساسه.

تقول «إسرائيل» عملياً إن وجود باكستان، بما تمثله من قوة عسكرية ونووية، لا يصنع مظلة ردع تلقائية؛ لأن الردع يحتاج إلى تعريف مشترك للتهديد، وآلية لاتخاذ القرار، والتزام بأن استهداف المجال الحيوي لإحدى الدول الثلاث يستدعي تحرك الدول الأخرى. ومن دون هذه العناصر تبقى القوة النووية الباكستانية قوة وطنية، ويبقى مال السعودية ونفوذها خارج المعادلة العسكرية، وتظل تركيا أمام "إسرائيل" بقدراتها وحساباتها الخاصة.

الاختبار هذا لا يعني بالضرورة رداً عسكرياً على الغارات، لكنه يفترض موقفاً ثلاثياً واضحاً، وتنسيقاً سياسياً وعسكرياً، وربط أمن سوريا باستقرار الإقليم، وتحديداً معلناً لحدود الحركة الإسرائيلية. أما الاكتفاء بإدانة تركيا، مع صمت سعودي وباكستاني، فيعني منح «إسرائيل» فرصة تفريغ الحلف من مضمونه قبل أن يبدأ.

اللافت أن «إسرائيل» أبلغت واشنطن مسبقاً بمعلومات وصفتها بالحساسة، بينما أدان برّاك الغارات بوصفها «تصعيداً غير ضروريّ». وهذا يكشف خلافاً على الأسلوب لا انقلاباً أميركياً على «إسرائيل»؛ حيث تقوم واشنطن بإدارة التنافس الإسرائيلي التركي عبر آلية منع اشتباك، بينما تستخدم « إسرائيل» النار لفرض الوقائع قبل بدء التفاوض على هذه الآليّة.

الخلاصة: قد يكون «اتفاق مكة» اليوم أوسع سياسياً من قدرته العسكرية الفعلية، لكنه يكشف تحوّلاً أكثر أهمية: الانتقال من شرق أوسط تصنع واشنطن وتل أبيب محاوره، إلى إقليم تحاول قواه الكبرى صناعة توازناتها بنفسها. وهنا تحديداً يمكن فهم القلق «الإسرائيلي»؛ ليس لأنّ الاتفاق أعلن «إسرائيل» عدواً، بل لأنّ المنطقة قد تتعلّم تدريجياً كيف ترتب أمنها ومصالحها من دون «إسرائيل»، وأحياناً على حساب نفوذها... لقد أصبح السؤال بعد أبو الظهور بسيطاً: هل يفرض الحلف الثلاثي معادلة إقليمية جديدة، أم يكتفي بالتعايش مع المعادلة الإسرائيلية؟ إذا لم تظهر آثار عملية للحلف، تكون «إسرائيل» قد نجحت في تثبيت ادعائها بأن لا دولة منفردة ولا تحالف إقليمياً، حتى لو ضم دولة نووية، يستطيع وضع حد لحركتها أو إلزامها بحدود أمن قومي تقف عند حدودها المعترف بها. الحلف الإقليمي الذي لا يثبت وجوده في تغيير قواعد الردع والاشتباك مع «إسرائيل» يكون قد ولد ميتاً؛ لأن لا شرعية لأي حلف في المنطقة لخوض أي حرب ما لم يتعمد بحضوره في ميدان الوقوف بوجه الغول الإسرائيلي، خصوصاً في الساحات المحسوبة على دوله مباشرةً.

حين يصبح بقاء الطفل الفلسطيني أصعب مقاومة للاحتلال

بقلم: يوسف امحمد هدية الشريف – ليبيا

في فلسطين، لا تبدأ حكاية الطفل الفلسطيني من المدرسة واللعب والحدائق كما ينبغي أن تبدأ حكايات الأطفال في كل مكان، قد تبدأ من صوت القصف، أو من صف طويل أمام حاجز، أو من بيت فقد أحد جدرانه، أو من ذاكرة صغيرة تحمل صورة قريب غاب، أو من سؤال من قبيلً: لماذا لا أعيش مثل بقية أطفال العالم؟ إن الطفل الفلسطيني يعيش منذ سنوات طويلة في واقع استثنائي، يجد فيه نفسه شاهداً على الاحتلال وآثاره، ويحمل في ذاكرته تفاصيل أكبر من عمره، حتى أصبحت الطفولة نفسها شاهدة على واحدة من أكثر الأزمات السياسية والإنسانية تعقيداً في العصر الحديث.

حين نتحدث عن الطفل الفلسطيني، لا نتحدث فقط عن طفل يعيش تحت الاحتلال، بل عن جيل كامل نشأ وهو يكتشف معنى الأرض والبيت والهوية والحرية في ظروف قاسية. فالبيت بالنسبة إليه ليس مجرد جدران، بل ذاكرة العائلة ومكان الأمان والانتماء، والشارع ليس مجرد طريق إلى المدرسة، بل مساحة تحمل آثار المداهمات أو الحواجز أو الخوف، وحتى المدرسة، التي يفترض أن تكون مكاناً للمعرفة والأمل، قد تصبح أحياناً شاهدة على الفقد والدمار والنزوح.

ومع ذلك، يبقى الطفل الفلسطيني متمسكاً بالحياة، وهذه الصورة الأكثر عمقاً في قصة هذا الطفل، فالمقاومة في معناها الإنساني الواسع لا تختصر في حمل السلاح، ولا ينبغي أن تختزل الطفولة في ساحات القتال، فالطفل الفلسطيني يدافع عن أرضه وهويته حين يتمسك بمدرسته، حين يتعلم، حين يحفظ اسم قريته وحقول أجداده، حين يرسم بيته الذي فقده، وحين يرفض أن تتحول ذاكرته إلى صفحة منسية، وإن الحفاظ على الذاكرة واللغة والتعليم والانتماء صورة من صور الصمود المدني والإنساني التي لا تقل أهمية عن أي شكل آخر من أشكال التمسك بالحقوق.

إن أصعب أشكال الاحتلال ليست التي تسيطر على الأرض، بل تلك التي تحاول التأثير في وعي الإنسان وهويته ومستقبله، ولهذا فإن الطفل الفلسطيني يتحول، من حيث لا يريد، إلى شاهد على معركة تتجاوز حدود الجغرافيا، إنه يعيش بين حاضر مليء بالمخاطر ومستقبل غامض، ومع ذلك يواصل الحلم بأن يصبح طبيباً أو مهندساً أو معلماً أو صحفياً أو فناناً، وربما تكون قدرة الطفل على الاستمرار في الحلم من أكثر صور التحدي قوة، لأن الاحتلال حين ينجح في إطفاء المستقبل يكون قد حقق جزءاً من أهدافه النفسية والاجتماعية.

لقد دفعت الأجيال الفلسطينية ثمناً باهظاً من حياتها وأمنها واستقرارها، وفي هذا الواقع، يصبح الطفل الحلقة الأضعف والأكثر تعرضاً للآثار النفسية والاجتماعية، فهو لا يملك أدوات اتخاذ القرار، ولا يفهم الحسابات العسكرية والدبلوماسية، لكنه يدفع ثمنها في صحته وتعليمه وأمنه النفسي، لذلك فإن مسؤولية حماية الطفل ليست مسؤولية فلسطينية وحدها، بل مسؤولية دولية وإنسانية وقانونية، الطفل يجب أن يبقى بعيداً عن ساحات القتال، ويجب ألا يتحول إلى أداة في أي صراع، وألا تستخدم معاناته لتبرير المزيد من العنف.

ومن الأخطاء الخطيرة أن يتعامل العالم مع صور الأطفال الفلسطينيين باعتبارها مشاهد عابرة في نشرات الأخبار، فخلف كل صورة طفل قصة كاملة، وأسرة كاملة، وذاكرة كامل، والطفل الذي يحمل حقيبته المدرسية وسط الخوف لا يحمل فقط كتباً وأقلاماً؛ يحمل رغبة في أن يكون له مستقبل، والطفل الذي يرسم العلم أو البيت أو شجرة الزيتون لا يقدم مجرد لوحة، بل يعبر عن ارتباط عميق بالمكان والهوية، والطفل الذي يفقد منزله لا يفقد المأوى فقط، بل يفقد شعوراً أساسياً بالأمان والاستقرار.

ومن الناحية الفكرية، فإن قضية الطفل الفلسطيني تطرح سؤالاً كبيراً أمام العالم: ماذا يعني أن يولد الإنسان في أرض يعيش فيها الصراع قبل أن يعرف معناه؟ وهل يجوز أن نورث الأجيال الجديدة الخوف والكراهية والعنف بوصفها قدراً محتوماً؟ إن الإجابة الإنسانية يجب أن تكون بالنفي، فالطفولة حق عالمي، والأمن حق عالمي، والتعليم حق عالمي، والحياة الكريمة ليست امتيازاً تمنحه السياسة لمن تشاء وتحجبه عمن تشاء.

وفي الوقت نفسه، فإن فهم صمود الطفل الفلسطيني يجب ألا يقود إلى تمجيد العنف أو تصوير مشاركة الأطفال في الأعمال القتالية على أنها بطولة، والطفل يستحق الحماية أولاً، ولا ينبغي أن يتحول من ضحية للصراع إلى طرف فيه، وأقوى ما يمكن أن يفعله المجتمع الفلسطيني والعربي والدولي من أجل الأطفال هو أن يوفر لهم التعليم، والرعاية النفسية، والحماية القانونية، ومساحات آمنة للعيش، وأن يضمن ألا تضيع طفولتهم وسط دوامة الحرب والاحتلال.

إن الطفل الفلسطيني، في صورته الإنسانية، يختصر مأساة وطن كامل، لكنه في الوقت نفسه يمثل قدرة الإنسان على الصمود والاستمرار، إنه يذهب إلى المدرسة حين يستطيع، ويلعب حين تتاح له فرصة اللعب، ويضحك رغم الخوف، ويحلم رغم الخراب، وهذا ليس أمراً بسيطاً، فالتمسك بالحياة وسط الموت هو فعل إنساني عميق، والتمسك بالتعليم وسط الجهل المفروض هو دفاع عن المستقبل، والتمسك بالهوية وسط محاولات طمسها هو تعبير عن حق الإنسان في أن يعرف من هو وإلى أين ينتمي.

ولا يمكن أن تكون حماية الطفل الفلسطيني مرتبطة بالمواقف السياسية فقط، لأن حقوق الأطفال لا ينبغي أن تكون انتقائية، ومن حق الطفل الفلسطيني أن يعيش، وأن يتعلم، وأن ينام آمناً، وأن يعود إلى بيته، وأن يحلم دون أن تطارده أصوات الحرب. ومن حق كل طفل، في فلسطين أو غيرها، ألا يكون ضحية لصراعات الكبار.

وفي النهاية، فإن الطفل الفلسطيني لا يحتاج من العالم أن يحوله إلى رمز للحرب، بل يحتاج أن يعترف بإنسانيته وحقوقه، وهو ليس رقماً في تقرير، ولا صورة مؤثرة في شاشة، ولا مجرد عنوان سياسي، وهو طفل يريد أن يعيش، وحين يقاوم النسيان بالعلم، والخوف بالأمل، والاقتلاع بالتمسك بالذاكرة، فإنه يرسل رسالة واضحة إلى العالم: الأرض ليست مجرد حدود على الخريطة، والوطن ليس مجرد شعار، والطفولة ليست مساحة مباحة للصراعات، وإن أصعب مواجهة أمام الاحتلال ليست أن يدفع الأطفال إلى الخوف أو العنف، بل أن يظلوا قادرين على الحلم، وأن يبقى مستقبلهم مفتوحاً، وأن يكبروا وهم يؤمنون بأن العدالة والسلام والحرية ممكنة، وهذه هي المعركة الحقيقية التي يجب أن ينتصر فيها الإنسان، قبل أن ينتصر أي طرف في السياسة أو السلاح.

التغيير في النظام السياسي الفلسطيني هل يفرز تيارات جديدة؟

بقلم: د. عودة عابد

إن الواقع السياسي الفلسطيني وما يحمله من متغيرات في النظام السياسي، وما يطرأ عليه من مدخلات تفرز مستجدات داخلية وخارجية أثرت عليه بشكل واضح بعد نكبة السابع من اكتوبر عام ٢٠٢٣م، على الواقع السياسي الفلسطيني، وما تحمله تلك المتغيرات من عوامل داخلية وخارجية أفرزت تحالفات وتيارات تمكنت من الانخراط بالوضع السياسي الفلسطيني، خارج نطاق الشرعية الفلسطينية وممثلها الشرعي والوحيد ؟! إن تلك المتغيرات التي افرزت تيارات وتحالفات جديدة خارج نطاق الممثل الشرعي، نتيجة هشاشة الوضع السياسي الفلسطيني، وفقدان الدور الفاعل لدى قوى اليسار الفلسطيني في تحمل مسؤولياته تجاه تلك المتغيرات والمستجدات التي تتطلب دورا فاعلا لقوى اليسار لبناء واعادة دور منظمة التحرير واحياء فاعلية مؤسساتها وعملها السياسي عبر ضخ دماء جديدة قادرة على مواجهة التحديات التي تواجه مصير القضية برمتها. كما يجب استثمار قرار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في قراره الاخير نحو شروط المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة، وهو ان يكون ضمن فصائل تلك المنظمة ويؤمن ببرنامجها السياسي، والشرعية الدولية، فهذا القرار له دلالات واضحة بأن الشرعية الفلسطينية هي المدخل الوحيد لمرور اي جهة أو تيار جديد يعتقد بأنه سيقود المرحلة القادمة، لذا أعتقد بأنه الصواب أن تلك المتغيرات تعتبر مدخلات افرزتها تبعات الحرب الاسرائيلية على الحالة الفلسطينية بكل مكوناتها وجغرافيتها، من أجل عدم اقامة دولة فلسطينية مستقبلية، سواء كانت مسببات تلك المتغيرات داخلية فلسطينية أو اقليمية دولية، جميعها كان لها دور سلبي تجاه القضية الفلسطينية وتقرير المصير، إضافة الي استغلال هشاشة الوضع الفلسطيني القائم من بعض القوى والتيارات الخارجة عن الصف الوطني، في تعميق هذا الضعف عبر سياسات وتنفيذ اجندة خارجية غير وطنية أضرت بالوضع السياسي الفلسطيني الداخلي ووضعت الشرعية الفلسطينية في مواجهة تحديات كبيرة تدل على عمق المؤامرة الداخلية والخارجية للنيل من قوتها و شرعيتها والذى لامحالة سيخلق تيارات جديدة خارج الشرعية الفلسطينية، والمستجد الاخير هو خير دليل في خلق تحالف حركة حماس مع التيار الديمقراطي، والجبهة الشعبية وحالات اخرى، في قائمة واحدة تخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقبلة نهاية العام الجاري، دون أي تحرك فعال من قوى اليسار نحو مواجهة تلك التحديات التي قد تصيب تلك القوى بالانتهاء والضعف والهشاشة، لذا المطلوب وطنيا وسياسيا من قوى اليسار وحركة فتح الجماهيرية وفصائل المرجعية الجامعة، الان، وبشكل عاجل لا ريب فيه انقاذ الموقف والتحرك نحو قائمة موحدة لقوى اليسار وفصائل المنظمة تحت نطاق منظمة التحرير، ببرنامج سياسي ديمقراطي يعيد زخم التمثيل الشرعي والوحيد، واحياء منظمة التحرير من جديد واعادة دورها وأدائها السياسي والدولي لمواجهة تلك التحديات التي قد تمس شرعيتها ودورها التحرري والنضالي الذى مارسته لعقود من الزمن في تقرير المصير الفلسطيني.

في نهاية المطاف أقول، لا يستطيع أي تيار جاد أو وطني أن يتجاهل منظمة التحرير أو التعامل معها ومع مؤسساتها، ومن يتجاهلها او يعتزم ان يكون بديلا عنها فهناك خلل في وطنيته، بغض النظر عن حالة التآمر والتحديات المحدقة التي تواجهها منظمة التحرير و رغم ضعف وتراخي عمل مؤسساتها ، إلا أنها هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين في الداخل والخارج والشتات، لذا المطلوب وطنيا وسياسيا من فصائلها و ممثليها إعادة دورها وتفعيلها بكل الوسائل الممكنة، عبر مشاركة انتخابية مقبلة تضم فصائلها تحت نطاقها، وذلك عبر تغذية اروقتها بضخ دماء جديد داخل دوائرها وعمل مؤسساتها، شباب مثقفين اكاديميين سياسيين ومهنيين متميزين لديهم الامانة والانتماء الحقيقي لشرعيتها وكينونيتها وبرنامجها السياسي التحرري، وان تبدأ بالعمل في اعادة السياسة إلي الشعب عبر التنظيم الجماهيري، و إعادة بناء الوعي السياسي والسردية الوطنية، و إعادة بناء المرجعية الجامعة، فمن خلال تلك البنود والعمل علي تنفيذها سوف ننقذ ما تبقى لنا من شرعية ودور سياسي فاعل للمنظمة التي نفتخر بها وننتمي إليها.

وكما أشرت سابقا بأن الانقسام الفلسطيني ما هو إلا ورقة رابحة بيد الاحتلال للنيل من حل الدولتين، أشير الى إن عدم اعادة وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسساتها عبر دخول فصائلها بقائمة انتخابية موحدة تحت نطاقها، سوف يضعفها ويقلل من دورها، وان عدم ضخ دماء جديدة للعمل في مؤسساتها واروقتها، أعضاء وكوادر فلسطينيين أكاديميون مهنيين سياسيين وحقوقيون متميزين لديهم الخبرة بالعمل السياسي والدبلوماسي الاكاديمي والثقافي التحرري، ويكون لديهم الانتماء الحقيقي لشرعيتها وبرنامجها السياسي النضالي التحريري، دون ذلك سوف تواجه تحديات كبيرة. فمن أجل الرقي والتقدم بها وبمؤسساتها التي تعتز بها يجب ان نعمل بها ومنها.

باحث وكاتب سياسي

مع انتهاء تفويض اليونيفيل.. لبنان إلى أين!

بقلم د. فريد اسماعيل

يرتفع منسوب القلق في الشارع اللبناني وتزداد معه هواجس الفراغ الأمني في الجنوب مع اقتراب الموعد المحدد لانتهاء تفويض قوات الأمم المتحدة المؤقتة(اليونيفيل) الموكلة بمهمة حفظ السلام، ليدخل هذا الملف مرحلة دقيقة تعكس البعد الأمني الخطير في ظل ضغوط امريكية وإسرائيلية، مقابل تمسك لبناني واضح باستمرار الوجود الدولي والانفتاح على اي مقترح بديل يضمن تواجد دولي او اممي. ويستند لبنان في موقفه واصراره على التواجد الدولي إلى حقيقة أن الأوضاع اليوم في لبنان والمنطقة أكثر تعقيدا مما كانت عليه عام ١٩٧٨ حين تم تشكيل اليونيفيل التي توسعت مهامها بعد حرب ٢٠٠٦ بموجب القرار ١٧٠١ والذي كلفها بمراقبة وقف إطلاق النار ودعم انتشار الجيش اللبناني في الجنوب، حيث شكلت هذه القوة الدولية آلية أساسية للحد من التصعيد عبر دوريات ميدانية يومية (برية ،راجلة، جوية بالمروحيات) على طول الخط الأزرق، وإقامة أكثر من مئة مركز مراقبة لمتابعة أي خرق أمني أو عسكري، وإنشاء آلية اتصال ثلاثية مع الطرفين الإسرائيلي واللبناني إضافة الى مرافقة الجيش اللبناني وتنسيق العمليات المشتركة مثل نقاط التفتيش، والقيام بتدريبات ومناورات عسكرية مشتركة لتعزيز قدرات الجيش. ورغم محدودية فعاليتها في ظل بيئة أمنية حساسة ومعقدة، إلا أنها أصبحت مع جزءًا من حياة اللبنانيين في المناطق الحدودية من خلال تسهيل وصول المساعدات الإنسانية عبر القوافل وتأمين مرورها الآمن، ودعم المستشفيات المحلية مثل مستشفى تبنين الحكومي بمعدات طبية وغرف طوارئ، اضافة الى إصلاح شبكات المياه التي تخدم عشرات البلدات والقرى الجنوبية، كما عملت على خلق بيئة أكثر أمانا للمدنيين في مناطق انتشارها حيث عملت فرق الهندسة التابعة لها على ازالة آلاف الألغام والقنابل العنقودية التي خلفتها الحروب، وتعاملت مع تهديد الذخائر غير المنفجرة التي كانت تشكل خطرا على المدنيين. في ذات الوقت، لم تكن اليونيفيل قادرة على منع الخروقات الإسرائيلية الجوية والبرية، وكانت تعتمد على موافقة الأطراف المتنازعة لتنفيذ مهامها بسبب محدودية صلاحياتها، ولم تكن تملك لا القدرة ولا التفويض لمواجهة أي اعتداء او احتلال مباشر.

اليوم، ومع تغير الوقائع على الأرض، حيث يشكل الجنوب اللبناني منذ منتصف عام ٢٠٢٦ مسرحا لتطورات خطيرة أعادت فيه إسرائيل فرض وجود عسكري مباشر في مناطق واسعة من الجنوب اللبناني تحت ذريعة (المناطق الأمنية) ، ما فرض واقعا أمنيا جديدا تقوم خلاله إسرائيل بتفجير البلدات والقرى على غرار ما فعلته في قطاع غزة وتحديدا في رفح ، لمنع أي إمكانية لعودة السكان مستقبلا، وإعادة إنتاج مفهوم الحزام الأمني وممارسة أكبر قدر من الضغط السياسي بهدف فرض شروط على لبنان في ملفات استراتيجية أبرزها سلاح حزب الله، والتنسيق الأمني معها. لذلك، وفي ظل هذا الواقع، فإن انسحاب اليونيفيل من لبنان سيترك فراغا امنيا خطيرا، ما يجعل تشكيل قوة بديلة تحت مظلة الأمم المتحدة ضرورة ملحة.

الجهود اللبنانية الرسمية حاليا تركز على منع هذا الفراغ الأمني بعد انسحاب قوات اليونيفيل نهاية العام، عبر اتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة الأمريكية وعواصم أوروبية لطرح بدائل مثل قوة متعددة الجنسيات أو بعثة أوروبية بتفويض خاص بهدف ضمان استمرار الحضور الدولي لمواكبة انتشار الجيش اللبناني وتعزيز سلطة الدولة. ورغم أن بيروت حاولت تمديد وجود اليونيفيل بصيغة جديدة، إلا ان الاتجاه الدولي وتحت تأثير الموقف الامريكي والإسرائيلي الحازم برفض التمديد، أبقى على موقفه بإنهاء مهمة اليونيفيل بصيغتها الحالية. عندها، عمد لبنان إلى تقديم مقترح آخر مدعوم من بعض الدول الأوروبية يهدف الى تشكيل قوة جديدة تحت راية الأمم المتحدة بمهام أوسع من مجرد المراقبة، تشمل التحقق من خلو المناطق من أي سلاح خارج سلطة الدولة. كما اقترحت ألمانيا وفرنسا وايطاليا تشكيل قوة أوروبية بديلة بتفويض من الاتحاد الأوروبي تعمل على ضمان الاستقرار ومنع عودة التوترات خصوصا مع استمرار وجود قوات إسرائيلية في أجزاء واسعة من الجنوب.

يعتمد لبنان في جهوده هذه على حقيقة أن الجنوب لا يمكن ان يبقى بلا حضور دولي يمنح الجيش اللبناني غطاءا سياسيا وأمنيا لمواصلة الانتشار والسيطرة، إضافة الى ان بيروت تخشى من أن الفراغ الدولي في حال حدوثه، يمكن أن يخرج لبنان من دائرة الاهتمام الدولي، ويقلص من حجم الضغوطات على إسرائيل ويمنحها الفرصة لتصعيد عدوانها وتوسيع عملياتها في الجنوب.

إسرائيل من جهتها ترفض استمرار اليونيفيل أو وجود أي قوة بديلة لأنها تعتبر أن وجود قوات دولية يقيد حرية عملها العسكري ضد حزب الله. فقد وصفت تقارير إسرائيلية اليونيفيل بأنها عاجزة عن منع حزب الله من بناء بنية عسكرية واسعة جنوب الليطاني بما في ذلك الانفاق والاسلحة المخزنة داخل القرى وترى بأن القوة الدولية لم ترصد هذه التحصينات، بل ان وجودها اعاق أحيانا عمليات الجيش الإسرائيلي، كما أنها تعتبر أن اي قوة بديلة تعمل وفق مبادئ الحياد ستحد من قدرتها على تنفيذ عمليات عسكرية استباقية ضد حزب الله. لذلك ترفض بقاء او استبدال اليونيفيل بقوة جديدة لأن تغير الاسم او الشعار لن يغير من طبيعة القيود المفروضة عليها. وقد ذكر مسؤولون في المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بأنه من الأفضل لإسرائيل التنسيق المباشر مع الجيش اللبناني عبر وساطة امريكية بدلا من وجود أي قوة دولية لأن ذلك يخدم مصالحها الأمنية، إذ انها تخشى من أن الوجود الدولي سيمنح لبنان غطاء دوليا يقيد إسرائيل ويمنعها من فرض ترتيباتها الأمنية بالقوة.

الأشهر المقبلة ستكون حاسمة في تحديد ما إذا كان الجنوب سيشهد هندسة قوة جديدة متعددة الجنسيات أو ترتيبات أوروبية خاصة، أو الاكتفاء بآلية مراقبة انتقالية، أو احتمالات أخرى تتأرجح بين الجنون الإسرائيلي وارتدادات التجييش والاحتقان في الداخل اللبناني.

مبادرة الرئيس شي جين بينغ: جهد صيني ينبغي التمسك به لحل الصراع

بقلم: حسني شيلو

في الوقت الذي تمر به القضية الفلسطينية في اسوأ مراحلها وتخلى عنها العرب والعجم إلا من باب فرض الوصاية بزعم اصلاح، يكاد يصور العالم بكافة دولة يعيش الديمقراطية ويساهم في ارتقاء البشرية إلا في فلسطين فهي «الحكم الديكتاتور» و«الفساد»، دول غابت عن مشهد الابادة الجماعية وغيبت معها مباديء حقوق الانسان ولم تقدم سوى بيانات التعبير عن القلق والادانة اللفظية، فاليوم لا أحد تقريبا يتحدث عن القضية الفلسطينية إلا عبر بوابتي الانتخابات والإصلاح.

ندرك انه في الأزمات وأوقات الشدة يظهر الصديق الوفي والحقيقي هو الذي يؤمن بالمبادئ ويدافع عن قيم البشرية والمصير المشترك، كما بكين، حيث قال الرئيس الصيني خلال لقاء مع العاهل الأردني إن القضية الفلسطينية "تمثل جوهر قضايا الشرق الأوسط"، وكأنه يعيد تذكير العالم بها وبأن بلاده ما زالت ترى بها حجر الزاوية في السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وفي الصين قول مأثور: سفر ميزان الخيل، ووقت ميزان الصداقة، فسيظل الشعب الصيني صديقاً حميماً وحقيقياً للشعب الفلسطيني. وفي السنوات الأخيرة، رسخ الرئيس الصيني شي جين بينغ موقف بلاده الداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني عبر سلسلة من المبادرات والمقالات والتصريحات الرسمية، واليوم يطرح الرئيس شي جينبينغ التمسك بالمبادئ الأربعة للدفع بحل القضية الفلسطينية، وهي خارطة طريق دولية تتمثل في التمسك بالحل السياسي، ودفع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لاستئناف مفاوضات السلام وفقا لـ«حل الدولتين» كمسار اجباري، حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في وقت مبكر؛ في الوقت الذي تنسف فيه دولة الاحتلال حل الدولتين عبر الاجراءات المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني يذكرنا الرئيس جينبينغ بأنه يمكن عبر الضغط الدولي لوقف المسار الاسرائيلي احادي الجانب وكأنه يعطي امالا للشعب الفلسطيني بأن دولته المستقلة سوف تقوم، إن هذا الطرح يزعج الجانبين الامريكي والاسرائيلي الذين يحاولوا طمس القضية الفلسطينية ووضع العراقيل أمام قيام الدولة الفلسطينية.

والمبدأ الثاني هو التمسك بمبدأ «حكم فلسطين من قبل الفلسطينيين»، إذ أن فلسطين دار لجميع الفلسطينيين، فينبغي اتباع مبدأ «حكم فلسطين من قبل الفلسطينيين» للدفع بإدارة الضفة الغربية وإعادة إعمار غزة ما بعد الحرب؛ وهذا يعبر عن موقف واضح وصريح تجاه عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول وأن سياسة الصين الخارجية تنبع من هذا الموقف ، في الوقت الذي تحاول قوى اقليمية ودولية فرض الوصاية او فرضتها بغزة بمندوب سامي جديد، إلا أن جمهورية الصين الشعبية ترسخ مبدأ أن حكم فلسطين عبر الفلسطينيين وأن اعادة اعمار غزة يتم بقرار فلسطيني.

والمبدأ الثالث، يقوم على أنه من الضروري التمسك بالإنسانية، ويجب على المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن الدولي أن يضطلع بمسؤولياته بخطوات ملموسة لحماية المدنيين، وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، ومنع الكوارث الإنسانية؛ في الوقت الذي فقد به ذرافوا الدموع على الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان ورجعوا إلى اصولهم الاستعمارية فهم يروا بدولة الاحتلال جزءاً من منظومتهم الاخلاقية وعودة فكر « السيد الأبيض»، وبقايا الاستعمار ما زالت تتغلغل في تفكيرهم، فإن أصحاب الحضار والتقدم ، يروا عكس ذلك فالانسانية حزمة كاملة كما تراها الصين وتتمسك بالدفاع عنها، وبذلك أيضا يرى الرئيس الصيني أن مجلس الأمن بات عاجزا عن اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بمسؤوليتها وأصبح رهينة للبعض وهذا لنظام الدولي بحاجة إلى اصلاح منظومته.

والمبدأ الرابع، التمسك بالعدل والإنصاف، وإيجاد حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية سريع على أساس القانون الدولي، وذلك نحو هدف حل هذه القضية من أعراضها ومسبباتها في آن واحد، وعن طريق التحركات العملية، أي اننا اليوم امام مشهد يحاول اختزال القضية الفلسطينية برزمة مساعدات غذائية ورزمة اجراءات امنية، وترى الصين أنه الحل يكمن بإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة.

أن المبادىء الاربعة التي تحدث عنها الرئيس جينبينغ، هي بمثابة خطوات وخارطة طريق لاعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية على طاولة الاجندات الدولية، وفي عالم اليوم فإن جمهورية الصين تجسد قوة عالمية تتمسك بمبادئ القيم والاخلاق والانتصار للشعوب المضطهدة، وعلينا كفلسطينيين التقاط هذه المبادىء الاربعة والعمل مع الصين والمجتمع الدولي لتحويلها لخارطة طريق دولية ومبادرة صينية قد لا تقطع الطريق على مخططات ترامب نتنياهو لكنها تربك حساباتهم.

وفي الآونة الأخيرة، تحول الشرق الأوسط إلى ساحة منافسة دولية فالقوتين العظميتين، أمريكا والصين، تتنافسان في الشرق الأوسط، ولكن بإستراتيجيتين مختلفتين كلياً ولأهداف مختلفة، فالصين تعتمد التنمية الشاملة، وتهدف من خلال ذلك إلى إيجاد أرضية من التعاون المشترك يؤسس لعلاقات قوية تقود لحل النزاعات على أسس من المصالح المتبادلة والتفاهم المشترك، أما الإستراتيجية الأمريكية، فتقوم على سياسة الإملاءات، توجيه الضغوطات والتدخل المباشر في سياسات الدول، ورفع مستويات الردع بما يحقق أهدافها ويخدم مصالحها الحيوية، ما يوجب التقاط هذه المبادرة الصينية وتكثيف الجهود لتكون مبادرة دولية أمام مجلس الأمن.

فإن أي خرق في هذا الجانب وأخذ الصين للدور الأمريكي سيغير بالضرورة شيئاً قضية شعبنا. زوخصوصاً أن ما يميز السياسة الصينية الفريدة من نوعها، القادرة على نسج علاقات طيبة مع الأضداد بشكل لا يؤثر على متانة علاقتها مع أي من تلك الأطراف.

إن الشعار الذي ترفعه الصين هو تحقيق السلم والتطور لكافة الدول من خلال التعاون المبني على الثقة المتبادلة والمساواة والمنفعة المتبادلة والفوز والتطور والازدهار المشتركن إن ما يميز الإستراتيجية الصينية هو السعي للسلام والتنمية، والرغبة في التعايش مع الآخر الذي يوصل إلى تفاهم أكبر يتعدى الحكومات ليصل إلى الشعوب، وهذا ما يحقق الاستقرار الفعلي من وجهة النظر الصينية، إذ ترى الصين بأنه في عصر الانفتاح، أصبح المصير مشتركاً، فما يؤثر على بلد ما لابد أن يترك أثراً في أماكن أخرى من العالم، ومن هنا فإن الطرح الصيني تجاه القضية الفلسطينية نابع من هذه الاستراتيجية، في مقابل ذلك فإن الطرح الامريكي يتبنى موقف دولة الاحتلال بفرض الشروط والاملاءات وقائمة المطالب على الشعب الفلسطيني وقيادته بل والعمل على خلق البدائل لتلك القيادة بطرق متعددة ، أمام الطرح الأوروبي فإنه قائم على شروط سياسية تغلف بما بات يعرف «الإصلاح» ، والتعبير عن « القلق» في افضل الحالات، وربط الدعم المالي بشروط سياسية.

كا تتوجه الصين نحو رسم خارطة طريق أساسها التعاون المشترك استناداً إلى مشروعها الكبير «الحزام والطريق»، ويمكن أن يؤسس للانتقال لنظام عالمي متعدد الأقطاب قابل للاستمرار والديمومة لفترات طويلة من الزمن،وهذا ما عبر عنه المبدأ الثالث الذي طرح الرئيس الصيني.

وتحتاج المبادرة الصينية إلى خطة عمل لترجمة المبادئ الواردة فيها في صيغة قابلة للتنفيذ، وذلك جنبا إلى جنب مع الحاجة إلى جهد دبلوماسي دولي، لحشد الدعم لهذه المبادرة ومنحها صفة دولية، وأن يبدأ هذا الجهد من القيادة الفلسطينية.

بقلم: محمد علوش

ما زلنا بعيدين عن مبدأ الشراكة الوطنية

رغم كل ما مرّ به شعبنا من نكبات وحروب وانقسامات، ورغم جسامة التحديات التي تواجه قضيتنا الوطنية، ما زلنا، بكل صراحة، بعيدين عن تجسيد مبدأ الشراكة الوطنية بوصفه قاعدة للعمل السياسي الفلسطيني، لا شعاراً يرفع عند الحاجة، ثم يستبدل بمنطق التفرد والإقصاء عند صناعة القرار، فالشراكة الوطنية ليست ترفاً سياسياً، ولا مجاملة بين القوى والفصائل، وليست محاصصة في المواقع والمقاعد، بل إنها قبل كل شيء، اعتراف بأن القضية الفلسطينية أكبر من أي فصيل، وأن القرار الوطني ليس ملكاً لطرف واحد، مهما كان حجمه أو موقعه أو حضوره.

لقد أثبتت التجربة، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الانقسام أضعف قدرتنا على مواجهة الاحتلال، وأفقد مؤسساتنا الوطنية جزءاً كبيراً من ثقة شعبنا، وفتح أبواباً واسعة أمام التدخلات الخارجية، فيما واصل الاحتلال استثمار انقساماتنا الداخلية وتناقضاتنا السياسية في خدمة مشروعه الاستيطاني والاستعماري.

والمفارقة أن الجميع يتحدث عن الوحدة الوطنية، لكننا كثيراً ما نتراجع عند ترجمتها إلى ممارسة سياسية حقيقية، فالوحدة الوطنية التي لا تنتج شراكة في القرار، ولا تضمن التعددية، ولا تحمي حق الاختلاف، تبقى وحدة في الخطاب لا تصمد أمام الاختبار.

نحن بحاجة إلى الانتقال من إدارة الانقسام إلى إنهائه، ومن احتكار القرار إلى الشراكة في صنعه، ومن التوافقات المؤقتة إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي قادر على استيعاب الاختلاف وتحويله إلى مصدر قوة، لا إلى وقود لصراع داخلي جديد.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا تكون الانتخابات مجرد استحقاق قانوني أو منافسة على المقاعد، بل فرصة لإعادة بناء الحياة السياسية الفلسطينية على أسس ديمقراطية، وتجديد الشرعيات، وإعادة الاعتبار إلى صندوق الاقتراع باعتباره الطريق الطبيعي لتحديد أوزان القوى والاتجاهات السياسية، بعيداً عن الإقصاء أو التعيين أو فرض الأمر الواقع.

إن الشراكة الوطنية الحقيقية تعني أن يكون لكل مكوّن سياسي واجتماعي حقه في التعبير والمشاركة، وأن تكون المؤسسات الوطنية مؤسسات للشعب، لا أدوات بيد الأحزاب، وأن يصبح الاختلاف السياسي حقاً ديمقراطياً ومصدراً للإثراء، لا سبباً للتخوين والتهميش والإقصاء.

كما تعني أن نتوافق على الحد الأدنى من القضايا الكبرى: حماية المشروع الوطني، ومواجهة الاحتلال، والدفاع عن حقوق شعبنا، والحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا والإطار الوطني الجامع، وتطوير مؤسساتها وإعادة بنائها بما يضمن تمثيل مختلف القوى والقطاعات، ويعزز مكانتها بوصفها بيتاً سياسياً جامعاً للشعب الفلسطيني.

لقد آن الأوان لأن ندرك أن فلسطين لا تحتمل المزيد من الحسابات الفئوية الضيقة، فالاحتلال لا ينتظر خلافاتنا كي يواصل مشاريعه، ولا يميز بين فصيل وآخر عندما يصادر الأرض، أو يهدم البيت، أو يقتل الإنسان، أو يعتقله، ولذلك فإن الرد الوطني لا يمكن أن يكون إلا بوحدة سياسية حقيقية تقوم على الشراكة والمسؤولية المشتركة.

نحن لا نحتاج إلى مزيد من البيانات التي تتغنى بالوحدة بقدر ما نحتاج إلى مؤسسات تجسّدها، وقرارات تعكسها، وانتخابات تحميها، وثقافة سياسية تؤمن بها وتترجمها إلى ممارسة، والشراكة لا تعني أن يتنازل أحد عن هويته أو برنامجه، بل تعني أن يجد الجميع مكانهم في الوطن، وأن تكون المنافسة السياسية على أساس البرامج والإنجاز والقدرة على خدمة الناس، لا على أساس النفوذ أو الإقصاء أو الاستحواذ.

ولذلك، فإن الاعتراف بأننا ما زلنا بعيدين عن مبدأ الشراكة الوطنية ليس جلداً للذات، ولا تقليلاً من أهمية ما تحقق، بل هو خطوة ضرورية نحو تصحيح المسار، فالاعتراف بالمشكلة هو بداية مواجهتها، أما الاستمرار في إنكارها فلن يقود إلا إلى إعادة إنتاج الأزمة بأشكال جديدة، ففلسطين أكبر من الفصائل، وأكبر من الأشخاص، وأكبر من مواقع النفوذ، والشعب الفلسطيني يستحق نظاماً سياسياً يليق بتضحياته، وديمقراطية حقيقية تحترم إرادته، وقيادة وطنية تتسع للجميع.

لقد تأخرنا كثيراً في بناء الشراكة، لكن الوقت لم يفت بعد، وما نحتاجه اليوم ليس اتفاقاً جديداً على مفهوم الوحدة، بل إرادة سياسية حقيقية لتحويل الوحدة من شعار إلى ممارسة، ومن أمنية إلى مؤسسات، ومن خطاب إلى شراكة وطنية كاملة، ففي مواجهة الاحتلال، لا تكفي وحدة الموقف؛ نحتاج إلى وحدة القرار، ولا تكفي وحدة الخطاب؛ نحتاج إلى شراكة حقيقية في المسؤولية وصناعة المستقبل.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور